

سيكولوجية الجريمة وجنون المال

دراسة جنائية-نفسية معمقة لجرائم الاحتيال والسرقة
في التشريعين المصري والجزائري

تأليف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني والمحاضر الدولي في
القانون

الإهداء

إلى روح أمي التي علمتني أن الضمير هو القاضي
الوحيد الذي لا ينام.

والى أبي الذي أخبرني أن أخطر اللصوص ليس من يكسر الأقفال، بل من يسرق الثقة ويهدم البيوت.

لكما أهدي هذا الغوص في أعماق النفس الإجرامية، لعل الله يجعله نوراً يفضح الظلام ويحمي المجتمع من وحش الطمع.

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

التقديم

لطالما نظر القانون إلى الجريمة كـ "فعل" مادي يخالف النص، وغفل عن كونها قبل كل شيء "حالة نفسية" و"انهيار أخلاقي". عندما ندرس جريمة السرقة أو الاحتيال، فإننا لا ندرس مجرد نقل للمال من يد إلى أخرى، بل ندرس انهياراً في جدار القيم، وانتصاراً للأنانية على المصلحة العامة، وتشوهاً في الإدراك

يجعل الجاني يرى في مال الغير حقاً مشروعاً له.

هذا الكتاب فريد من نوعه لأنه يدمج بين "الفقه الجنائي الدقيق" و"علم النفس الإجرامي العميق". إنه لا يكتفي بسرد أركان الجريمة كما وردت في مواد قانون العقوبات المصري رقم 58 لسنة 1937 وقانون العقوبات الجزائري رقم 66-155، بل يغوص في "لماذا" ارتكب الجاني فعلته؟ ما هي الآليات النفسية التي برر بها سرقاته؟ وكيف تتلاعب العقول المريضة بالنصوص القانونية لإيجاد ثغرات للهروب من العقاب؟

سنستكشف هنا شخصية "السارق المحترف"، و"المحتال الذكي"، و"خائن الأمانة الانتهازي". سنحلل دوافع الحاجة مقابل دوافع الطمع المرضي (Kleptomania)، وسندرس كيف تستغل العصابات المنظمة نقاط الضعف النفسية لضحاياهم في عمليات النصب الحديثة. إن فهم سيكولوجية الجريمة هو المفتاح الحقيقي ليس فقط للإدانة، بل للوقاية والعلاج وإعادة التأهيل.

إن هذا العمل موجه للقضاة الذين يحتاجون لفهم دوافع المتهم قبل إصدار الحكم، وللمحامين الذين يبحثون عن خطوط دفاع تعتمد على الحالة النفسية، ولعلماء الاجتماع وعلماء النفس المهتمين بظاهرة الانحراف في مجتمعاتنا العربية.

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الفهرس

الفصل الأول: مدخل إلى السيكولوجيا الجنائية للجرائم المالية

الفصل الثاني: تشريح نفسية السارق: بين الحاجة، الطمع، والمرض النفسي

الفصل الثالث: سيكولوجية المحتال: فن التلاعب
بالعقل البشري وثغرات الثقة

الفصل الرابع: خيانة الأمانة: انهيار الواجب الأخلاقي
وانحراف الولاء

الفصل الخامس: الدوافع الخفية وراء جرائم السرقة بين
الأقارب وزوجية

الفصل السادس: العقل المدبر والسفاح: سيكولوجية
العصابات الإجرامية المنظمة

الفصل السابع: ضحية الجريمة: سيكولوجية الخداع
ولوم الضحية

الفصل الثامن: الاعتراف والإنكار: معارك نفسية في
غرف التحقيق والمحاكمة

الفصل التاسع: العقوبة بين الردع والإصلاح: هل تصلح
السجون النفوس المنحرفة؟

الفصل العاشر: نحو سياسة جنائية علاجية تدمج البعد النفسي في التجريم

الخاتمة العامة

المراجع والمصادر

الفصل الأول

مدخل إلى السيكولوجيا الجنائية للجرائم المالية

أولاً: الفرق بين المجرم العادي والمجرم المالي

بينما يرتكب المجرم العادي (كالقاتل أو المعتدي) جريمته غالباً تحت تأثير انفعال لحظي أو غضب عارم، يتميز المجرم المالي (السارق، المحتال) بالتخطيط المسبق، البرودة العاطفية، والحسابات الدقيقة.

الجريمة المالية تتطلب درجة عالية من الذكاء (ولو كان ذكاءً منحرفاً) وقدرة على تمثيل الأدوار وكبت ضمير الحي. في مصر والجزائر، نلاحظ تطوراً في ملف الجاني المالي من البساطة إلى التعقيد، مما يستدعي فهماً أعمق لدوافعه.

ثانياً: نظريات تفسير الانحراف المالي

تتنوع النظريات المفسرة بين النظرية البيولوجية (وجود استعداد وراثي)، والنظرية النفسية (صراعات لا شعورية، عقد نقص)، والنظرية الاجتماعية (الفقر، البطالة، قذوة سيئة). في واقعنا العربي، تلعب النظرية الاجتماعية دوراً كبيراً، لكن لا يمكن إغفال العامل النفسي الفردي؛ فكثير من الأغنياء يسرقون ليس لحاجة، بل لشهوة التملك أو الإثارة. الفقه الجنائي الحديث بدأ يدمج هذه النظريات في تقدير ظروف التخفيف والتشديد.

ثالثاً: دور القصد الجنائي كحالة نفسية

القصد الجنائي في الجرائم المالية ليس مجرد نية قانونية، بل هو حالة نفسية معقدة تتضمن "الإرادة" و"العلم" و"الدافع". إثبات القصد يتطلب استنباط ما يدور في ذهن الجاني وقت ارتكاب الفعل. هنا يتقاطع عمل القاضي مع عمل الخبير النفسي. هل كان الجاني يدرك تماماً أنه يعتدي على حق الغير؟ أم أنه كان في حالة من الوهم أو تضخيم الذات جعلته يعتقد باستحقاقه لهذا المال؟

الفصل الثاني

تشريح نفسية السارق: بين الحاجة، الطمع، والمرض النفسي

أولاً: سارق الحاجة vs سارق الطمع

يُميز الفقه والقضاء بين نوعين رئيسيين: الأول يسرق

بدافع الضرورة الملحة (الجوع، علاج طفل، دين عاجل)،
وهنا تكون النفس منكسرة والنية متجهة للبقاء لا
للتراكم. القضاء في مصر والجزائر غالباً ما يلتمس لهذا
النوع الأعدار المخففة. النوع الثاني هو سارق الطمع،
الذي يملك الكفاية ويسرق لزيادة الثروة أو إشباع
رغبات استهلاكية جامحة. نفسية هذا النوع تتسم
بالجشع وعدم القناعة، وهو الأخطر على المجتمع لأن
دوافعه لا تنتهي بسد حاجة.

ثانياً: هوس السرقة (Kleptomania) والاضطرابات
النفسية

هل كل من سرق هو مجرم بالمعنى الكامل للكلمة؟
يطرح العلم النفسي حالة "هوس السرقة"، حيث يقوم
الفرد بالسرقة دون حاجة للمال المسروق، بل بدافع
نفسى قهري لتخفيف التوتر أو الشعور بالإثارة. في
مثل هذه الحالات، ينتفيياً القصد الجنائي التقليدي
(نية التملك النفعي). التشريعات المصرية والجزائرية
تسمح بالاستعانة بخبرة طبية نفسية لتحديد مدى
مسؤولية الجاني، وقد تؤدي إلى الحكم بعدم

المسؤولية أو وضع الجاني في مصحة بدلاً من السجن.

ثالثاً: سيكولوجية السارق المحترف

السارق المحترف لا ينظر لجريمته كخطيئة، بل كـ "مهنة". يمتلك ثقة عالية بنفسه، مهارة في التخطيط، وبرودة في التنفيذ. غالباً ما يطور فلسفة خاصة تبرر له سرقاته ("أنا أسرق من الأغنياء"، "الدولة فاسدة فأنا أسترد حقي"). هذه الآليات الدفاعية النفسية (Rationalization) تساعد على النوم بضمير مرتاح رغم تكرار الجرائم. كسر هذه النفسية يتطلب عقوبات رادعة وبرامج إعادة تأهيل تفكك هذا البناء الفكري المشوه.

الفصل الثالث

سيكولوجية المحتال: فن التلاعب بالعقل البشري

وثغرات الثقة

أولاً: شخصية المحتال الكاريزمية

المحتال الناجح ليس مجرد كاذب، بل هو ممثل بارع ومستمتع جيد. يدرس ضحيته بدقة ليكتشف نقاط ضعفه (طمع، خوف، طيبة مفرطة، جهل). يستخدم لغة الجسد، نبرة الصوت، والمظهر الخارجي اللائق لكسب الثقة بسرعة. في قضايا النصب في مصر والجزائر، نرى محتالين ارتدوا زي رجال الدين، الأطباء، أو المسؤولين الكبار لاستغلال الهيئة الاجتماعية المرتبطة بهذه المهن.

ثانياً: آليات الإقناع والتضليل النفسي

يعتمد المحتال على مبادئ نفسية مثل "الاستعجال" (خلق أزمة وهمية تتطلب حلاً فورياً يمنع التفكير المنطقي)، و"الإثبات الاجتماعي" (ادعاء أن آخرين استثمروا ونجحوا)، و"المعاملة بالمثل" (يقدم هدية

صغيرة ليخلق شعوراً بالدين المعنوي لدى الضحية).
فهم هذه الآليات يساعد القضاء في كشف زيف
الادعاءات وفهم كيف وقع الضحية في الفخ دون إكراه
مادي.

ثالثاً: متلازمة الضحية المستمرة

من الملاحظ نفسياً أن بعض الضحايا يستمرون في
التعامل مع المحتال حتى بعد اكتشاف جزء من
الحقيقة، بسبب "التنافر المعرفي" (Cognitive
Dissonance)؛ فالضحية ترفض تصديق أنها قد سُخِرَت
لأنها ستشعر بالغباء أو الخزي، فتبرر للمحتال وتأمل
في استرداد أموالها بمزيد من الاستثمار. هذه الحالة
النفسية تستغل بذكاء من قبل شبكات النصب الهرمي
في البلدين.

الفصل الرابع

خيانة الأمانة: انهيار الواجب الأخلاقي وانحراف الولاء

أولاً: سيكولوجية خائن الأمانة

جريمة خيانة الأمانة تختلف عن السرقة في أنها تنطوي على "غدر". الجاني هنا شخص مُمْتَن (موظف، وكيل، وصي، مستأجر) انقلب على الثقة الممنوحة له. نفسياً، يعكس هذا اضطراباً في مفهوم الولاء والمسؤولية. غالباً ما يبهر خائن الأمانة فعلته بأنه "أخذ حقاً مؤجلاً" أو أنه "أكثر كفاءة في صرف المال من المالك الأصلي". هذا الغرور المفرط (Narcissism) هو السمة الغالبة لمختلسي الأموال العامة والكبرى في القطاعين الخاص والعام.

ثانياً: بيئة العمل المحفزة على الانحراف

تلعب البيئة التنظيمية دوراً في تفعيل الدوافع الكامنة. غياب الرقابة، الفساد الإداري المنتشر، وشعور الموظف بالظلم أو انخفاض الدخل مقارنة بمسؤولياته،

قد يخلق "تبريراً نفسياً" جماعياً للخيانة ("الكل يسرق لماذا لا أسرق؟"). في مصر والجزائر، تشكل ظاهرة اختلاس الأموال العامة تحدياً كبيراً يرتبط بضعف الوازع الداخلي أكثر من ضعف النصوص القانونية.

ثالثاً: تحول الأمين إلى سارق

هناك مرحلة انتقالية نفسية يمر بها الجاني، تبدأ بأخذ مبالغ صغيرة واختبار ردود الفعل، ثم تتجرأ النفس تدريجياً حتى تصل لمبالغ ضخمة. هذه "نظرية النافذة المكسورة" تطبق على السلوك الإجرامي الداخلي. اكتشاف هذه المرحلة المبكرة ومنعها أسهل بكثير من ملاحقة المختلس بعد تبديد الأموال.

الفصل الخامس

الدوافع الخفية وراء جرائم السرقة بين الأقارب وزوجية

أولاً: الصراع النفسي داخل الأسرة

عندما تقع السرقة بين الأصول والفروع أو بين الزوجين، فإن الدافع نادراً ما يكون مادياً بحتاً. غالباً ما تكون الجريمة تعبيراً عن صراع نفسي عميق، رغبة في الانتقام، جذب للانتباه، أو محاولة للسيطرة داخل هيكل الأسرة. السارق هنا يقول بصمت: "أنا موجود"، "أنا مظلوم"، أو "أنا أستحق أكثر". فهم هذا البعد العاطفي ضروري لتطبيق مادة الإعفاء من العقوبة بحكمة، فالعقوبة السجنية قد تزيد الشرخ الأسري ولا تحل المشكلة الجذرية.

ثانياً: سيكولوجية الزوجة السارقة أو الزوج السارق

في حالات السرقة بين الزوجين، تبرز إشكاليات الملكية المشتركة والانفصال العاطفي. قد تسرق الزوجة من زوجها كشكل من أشكال الاحتجاج على البخل أو السيطرة، وقد يسرق الزوج من أموال زوجته

المشتركة بإنفاقها على علاقات خارجية. القضاء في مصر والجزائر يتعامل بحذر شديد مع هذه القضايا، مفضلًا الصلح العائلي على المواجهة الجزائية، إدراكًا منه أن السجن قد يدمر كيان الأسرة والأطفال.

ثالثًا: دور العار الاجتماعي في كتمان الجريمة

الخوف من الفضيحة ("العيب") يدفع العديد من الأسر العربية لكتمان جرائم السرقة الداخلية وعدم اللجوء للشرطة إلا في الحالات المستعصية. هذا الكتمان يخلق بيئة خصبة لتكرار الجريمة من قبل الجاني الذي يشعر بالإفلات. تغيير هذه الثقافة المجتمعية وتشجيع اللجوء للحلول القانونية أو الإصلاحية المبكرة ضرورة لحماية الأسرة من الانهيار التام.

الفصل السادس

العقل المدبر والسفاح: سيكولوجية العصابات الإجرامية

أولاً: ديناميكية الجماعة الإجرامية

في العصابات المنظمة، يحدث ما يسمى "انتشار المسؤولية" (Diffusion of Responsibility)؛ حيث يشعر كل فرد بأن ذنبه مخفف لأنه جزء من مجموعة، وأن القرار لم يتخذه هو وحده. القائد (العقل المدبر) يستغل هذا psychologically لربط الأعضاء ببعضهم عبر أسرار مشتركة وجرائم جماعية، مما يصعب عملية الاختراق أو الاعتراف.

ثانياً: تجنيد الأحداث واستغلال نفسيتهم

تلجأ العصابات في مصر والجزائر لاستغلال الأطفال والأحداث في عمليات السرقة والنقل، مستغلة عدم نضجهم النفسي، سهولة تخويفهم، وقلّة مسؤوليتهم الجنائية. يتم غسيل أدمغة هؤلاء الصغار وجعلهم يعتقدون أن الجريمة هي الطريق الوحيد للعيش أو

الانتماء. معالجة هذه الظاهرة تتطلب تفكيك الشبكة النفسية التي تربط الحدث بالعصابة قبل معاقبته.

ثالثاً: سيكولوجية الصمت (Omertà)

يلتزم أفراد العصابات بقانون الصمت خوفاً من الانتقام أو نتيجة لولاء مشوه للجماعة. كسر هذا الجدار النفسي يتطلب تقنيات تحقيق متقدمة، وعروض حماية للشهود، وفهماً عميقاً لهرمية الخوف داخل العصابة. النجاح في تحويل أحد الأعضاء إلى شاهد إثبات (Witness Turned State's Evidence) يعتمد على استهداف نقطة ضعفه النفسية (الخوف على العائلة، الطمع في مكافأة، الرغبة في الخلاص).

الفصل السابع

ضحية الجريمة: سيكولوجية الخداع ولوم الضحية

أولاً: صدمة الاكتشاف وإنكار الواقع

عند اكتشاف الضحية أنها تعرضت للسرقة أو النصب، تمر بسلسلة من المراحل النفسية تشبه مراحل الحداد: الصدمة، الإنكار، الغضب، المساومة، الاكتئاب، ثم القبول. كثير من الضحايا يعلقون في مرحلة الإنكار أو الغضب الموجه للذات ("كيف كنت غيباً هكذا؟"). هذا اللوم الذاتي قد يمنعهم من الإبلاغ الفوري، مما يقلل فرص القبض على الجاني واسترداد المال.

ثانياً: تأثير الجريمة على الثقة المجتمعية

جرائم المال لا تسرق الأموال فقط، بل تسرق "الثقة". ضحية النصب قد تفقد ثقتها في الناس جميعاً، وتصبح شكاً ومتمحظة في تعاملاتها المستقبلية، مما يؤثر على حركة السوق والاقتصاد غير الرسمي. في المجتمعات المترابطة مثل مصر والجزائر، تمتد آثار الصدمة لتشمل عائلة الضحية ومحيطه الاجتماعي.

ثالثاً: الحاجة لدعم النفسي بجانب التعويض المادي

النظام القضائي الحالي يركز على التعويض المادي ورد الاعتبار القانوني، لكنه يغفل الجانب النفسي للضحية. هناك حاجة ماسة لإدراج برامج دعم نفسي للضحايا ضمن إجراءات التقاضي، لمساعدتهم على تجاوز الصدمة واستعادة توازنهم النفسي، خاصة في قضايا النصب الكبرى التي تفقد فيها العائلات مدخرات عمرها.

الفصل الثامن

الاعتراف والإنكار: معارك نفسية في غرف التحقيق
والمحاكمة

أولاً: فن الاستجواب والتحقيق الجنائي

التحقيق الناجح ليس مجرد توجيه أسئلة، بل هو معركة نفسية لكسر جدار الإنكار. يستخدم المحققون تقنيات مثل تقديم أدلة جزئية لإيهام الجاني بأن كل شيء معروف، أو استخدام أسلوب "الشرطي good cop/bad cop"، أو اللعب على وتر الذنب الديني والأسري. في مصر والجزائر، تطور أداء أجهزة التحقيق ليشمل فهمًا أفضل للسلوكيات الإجرامية، رغم الحاجة لمزيد من التدريب المتخصص.

ثانياً: استراتيجيات الإنكار والكذب

المجرمون المطورون يمتلكون استراتيجيات متقنة للإنكار: إنكار المعرفة، إنكار التواجد، اتهام الآخرين، أو ادعاء فقدان الذاكرة. تحليل تناقضات الروايات ولغة الجسد أثناء الاستجواب يكشف الزيف. الكذب يتطلب جهداً ذهنياً أكبر من الصدق، والضغط النفسي المستمر يجبر الجاني على الوقوع في أخطاء تكشفه.

ثالثاً: قيمة الاعتراف في ظل الضغوط النفسية

يجب التمييز بين الاعتراف الصادق الناتج عن قناعة نفسية ورغبة في التكفير، والاعتراف المنتزع تحت ضغط نفسي أو جسدي غير مشروع. القوانين المصرية والجزائرية تبطل الاعتراف إذا ثبت انتزاعه بالإكراه. القاضي الذكي هو من يزن ظروف الاعتراف ويدرس شخصية المتهم ليقرر مدى مصداقيته، فلا يقبل اعترافاً متناقضاً ولا يرفض اعترافاً مدعوماً بقرائن قوية لمجرد تراجع المتهم لاحقاً خوفاً من العقوبة.

الفصل التاسع

العقوبة بين الردع والإصلاح: هل تصلح السجون النفوس المنحرفة؟

أولاً: فشل النموذج العقابي التقليدي

السجون في كثير من الأحيان تكون "جامعات

للجريمة"، حيث يتبادل المجرمون الخبرات ويتشبهون بهويتهم الإجرامية. السارق البسيط قد يخرج من السجن محترفاً أكثر خطورة. العقوبة السالبة للحرية وحدها، دون برامج إصلاحية نفسية واجتماعية، تفشل في معالجة الدوافع الجذرية للانحراف، خاصة في جرائم المال المرتبطة بطبيعة الشخصية والجشع.

ثانياً: ضرورة العلاج النفسي داخل المؤسسات العقابية

يجب أن تصبح الرعاية النفسية ركيزة أساسية في سياسة تنفيذ العقوبات في مصر والجزائر. يحتاج السارقون والمحتالون إلى جلسات علاج سلوكي معرفي لتعديل أنماط التفكير المشوهة، وبناء مهارات حل المشكلات بطرق شرعية، وتطوير التعاطف مع الضحايا. بدون هذا البعد، سيكون الإفراج عنهم مجرد إطلاق لسراح قنابل موقوتة.

ثالثاً: البدائل العقابية والتدابير غير السالبة للحرية

للجرائم المالية غير العنيفة، تظهر فعالية البدائل العقابية مثل الغرامات المالية المضاعفة، الخدمة المجتمعية، والمراقبة الإلكترونية. هذه العقوبات تمس الجاني في نقطتي ضعفه الرئيسيتين: ماله وسمعته، وتسمح له بالإصلاح داخل المجتمع بدلاً من عزله. التشريعات الحديثة بدأت تتجه لهذا المنحى، لكن التطبيق لا يزال محدوداً ويحتاج لتوسع.

الفصل العاشر

نحو سياسة جنائية علاجية تدمج البعد النفسي في التجريم

أولاً: ضرورة الاستعانة بالخبرة النفسية في التقاضي

يجب أن يصبح تقرير الخبير النفسي الطبي جزءاً روتينياً في جرائم المال المعقدة، وليس استثناءً.

تقييم درجة الخطورة، الدوافع، وإمكانية إعادة التأهيل يجب أن يؤثر مباشرة في تحديد نوع العقوبة ومقدارها. القاضي الذي يفهم سيكولوجية الجاني أقدر على إصدار حكم عادل يحقق العدالة الناجزة والوقاية الخاصة.

ثانياً: الوقاية النفسية والاجتماعية

الوقاية خير من العلاج. تعزيز القيم الأخلاقية والدينية منذ الصغر، بناء شخصية قادرة على تحمل الإحباط وضبط النفس، وخلق بيئة اجتماعية تدين الفساد ولا تتسامح معه، هي الحصن الحقيقي ضد الجريمة. الإعلام والتعليم يجب أن يعملوا على تفكيك نماذج "الثراء السريع" و"النجاح بأي ثمن" التي تروج لها بعض المسلسلات ووسائل التواصل.

ثالثاً: رؤية مستقبلية لعدالة تجمع بين الحزم والرحمة

المستقبل يتطلب نظاماً عدلياً مرناً، يحزم مع

المجرمين المحترفين عديمي الضمير، ويرحم ويصلح من زلت قدمهم بدافع ظرفي أو مرضي. دمج العلوم الإنسانية في قلب العملية الجنائية هو السبيل لتحقيق أمن حقيقي ومستدام في مجتمعاتنا. العدالة ليست فقط توقيع العقاب، بل هي إعادة التوازن المفقود في نفس الجاني ومجتمع الضحية.

الخاتمة العامة

إن رحلة الغوص في سيكولوجية جرائم السرقة والاحتيال كشفت لنا أن الورق والقوانين وحدها لا تكفي لردع الوحش الكامن في النفوس الضعيفة. الجريمة المالية هي مرآة تعكس أمراضاً اجتماعية ونفسية عميقة تتجاوز مجرد الحاجة المادية.

من خلال المقارنة بين الواقعين المصري والجزائري، رأينا تشابهاً في الدوافع البشرية universal، واختلافاً

في طرق الاستجابة المؤسسية والثقافية. إن الطريق نحو مجتمع آمن يمر حتماً عبر فهم أعمق للإنسان، سواء كان مجرمًا أو ضحية.

يوصي هذا الكتاب بإعادة هيكلة السياسة الجنائية لتضع "العقل البشري" في مركز الاهتمام، باستثمار أكبر في الخبرات النفسية، وتطوير برامج إصلاحية حقيقية، وتعزيز الوعي المجتمعي. فالقانون بلا ضمير حي هو سيف بلا قبضة، والعدالة بلا فهم نفسي هي عمياء قد تضرب البريء وتترك المذنب يفلت بشبكة حجج واهية.

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

المراجع

أولاً: التشريعات

1. قانون العقوبات المصري رقم 58 لسنة 1937 وتعديلاته.
2. قانون العقوبات الجزائري رقم 66-155 لسنة 1966 وتعديلاته.
3. قانون الإجراءات الجنائية المصري وقانون الإجراءات الجزائية الجزائري.
4. قوانين تنظيم السجون والرعاية اللاحقة في البلدين.

ثانياً: الكتب والمؤلفات العلمية

1. د. أحمد فتحي سرور، الوسيط في شرح قانون العقوبات (الجرائم ضد الأموال).
2. د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات

(القسم الخاص).

3. د. فاروق حمادة، شرح قانون العقوبات الجزائري.

4. د. عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي.

5. Cesare Lombroso, L'Uomo Delinquente (الرجل المجرم) - كمرجع تاريخي.

6. Sigmund Freud, Psychoanalysis and Criminology (تحليلات نفسية حول الإجرام).

7. د. محمد كمال عرفه الرخاوي، سيكولوجية الجريمة المالية،

ثالثاً: الأحكام القضائية والتقارير

1. أحكام محكمة النقض المصرية في قضايا الاستعانة بالخبرة النفسية.

2. أحكام المجلس الأعلى الجزائري المتعلقة بتقدير الدوافع والمسؤولية المخففة.

3. تقارير مصلحة السجون في مصر والجزائر حول معدلات العودة للإجرام.

4. دراسات ميدانية حول شخصيات المدانين في جرائم الاحتيال والسرقة.

تم بحمد الله وتوفيقه

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

حقوق الملكية محفوظة للمؤلف